

https://jsrhs.rcc.edu.ly/

ISSN: 3078-4611

Vol.2 No.2 (2025), 245-275

Article history: Received:16/08/2025 Accepted:14/10/2025 Published:21/10/2025

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية



مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الراسة ميدانية عن الشركات الصناعية الليبية العاملة ببلدية مصراتة"

أ. خديجة صبري قرواش أ كلية الاقتصاد _ جامعة مصراتة https://orcid.org/0009-0009-9175-6869

أ. ندى مختار الساحلي² كلية الاقتصاد _ جامعة مصراتة https://orcid.org/0009-0007-4471-1380

بريد المؤلف المراسل: sdwnndy640@gmail.com² ، garwashk2112@gmail.com¹

https://doi.org/10.36602/jsrhs.2025.2.2.12

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقويم مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبانة وُزعت على عينة مكونة من الشركات الصناعية العاملة في بلدية مصراتة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تبنّي الشركات لمقومات الإفصاح البيئي كان جيد ، مما يشير إلى وجود حد مقبول من الالتزام، إلا أنه لا يرتقي إلى المستوى المأمول، مع وجود فجوات واضحة تستدعي المعالجة في مختلف الأبعاد، سواء التنظيمية والإدارية، أو التقنية والمعلوماتية، أو البشرية والتدريبية، وكما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة توافر هذه المقومات ومستوى الإفصاح البيئي لدى الشركات الصناعية، مما يؤكد أهمية تعزيز تلك المقومات لتطوير جودة الإفصاح. واستناذًا إلى ما توصلت إليه الدراسة، تم تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الإفصاح البيئي في الشركات محل الدراسة، من أبرزها: تطوير السياسات البيئية المؤسسية، وتحسين جودة وتفصيل تقارير الأداء البيئي، وتفعيل دور الجهات المختصة، وتطبيق المعايير الدولية للإدارة البيئية، إلى جانب تطوير البنية التحتية التقنية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات الدالة: مقومات الإفصاح البيئي، الشركات الصناعية الليبية

Abstract

The study aimed to evaluate the availability of environmental disclosure requirements in industrial companies operating within the jurisdiction of the Misurata municipality. The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data through a questionnaire distributed to a sample of industrial companies. The results revealed that the level of companies' adoption of environmental disclosure requirements was at an "agree" level, indicating a minimal degree of compliance. However, this does not meet the desired standard, with evident gaps that need to be addressed across various dimensions—including organizational and administrative, technical and informational, as well as human resources and training aspects. Additionally, the study found a statistically significant relationship between the degree of availability of these requirements and the level of environmental disclosure in industrial companies, emphasizing the importance of strengthening these requirements to improve the quality of disclosure. Based on the study's findings, a set of recommendations was proposed to enhance environmental disclosure in the examined companies. Key recommendations include: developing institutional environmental policies, improving the quality and detail of environmental performance reports, activating the role of relevant authorities, implementing international environmental management standards, and enhancing technical infrastructure.

Keywords: Environmental disclosure, requirements, industrial Libyan companies

1. المقدمة:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم، مثل التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية، وفي سياق الاهتمام العالمي بالاستدامة وحماية البيئة، لم يعد أداء الشركات يُقاس فقط بمعايير الربحية والنمو المالي، بل أصبحت مسؤوليتها البيئية والاجتماعية محط أنظار المستثمرين والمستهلكين والجهات الرقابية على حد سواء. ومن هذا المنطلق، برز الإفصاح البيئي كأداة استراتيجية وأحد الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة، حيث يمثل الجسر الذي يربط بين أداء الشركة البيئي وتوقعات أصحاب المصلحة، ويُظهر مدى التزام الشركات بمعايير البيئة، ويوضح تأثير أنشطتها الصناعية على الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة، مما يُسهم في تحسين صورة الشركة أمام المستثمرين والجهات الرقابية والمجتمع بشكل عام (براق، 2020).

غير أن هذا الإفصاح لا يحدث في فراغ، بل يتطلب توافر بيئة داعمة ومقومات متكاملة تضمن مصداقيته وفعاليته. فتقديم معلومات بيئية دقيقة وذات مغزى ليس مجرد عملية تقنية أو إجرائية، بل هو نتاج لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل التنظيمية والتقنية والبشرية.

من أجل ذلك تتعدد مقومات الإفصاح البيئي وتشمل من الناحية التنظيمية والإدارية: السياسات والإستراتيجيات البيئية التي تهدف إلى وضع سياسات واضحة واستراتيجيات طويلة المدى للتعامل مع التحديات البيئية، والامتثال للمعايير والتشريعات الدولية والمحلية المتعلقة بحماية البيئة، وتطبيق الأنظمة واللوائح التي تفرض الشفافية البيئية، فضلاً عن وجود آليات رقابية داخلية فعالة تُتابع إعداد التقارير البيئية وتدقيقها لضمان دقتها وشفافيتها (الزهراني، 2020؛ السعدي، 2019).

أما من الناحية التقنية والمعلوماتية، فيعتبر وجود أنظمة محاسبية بيئية متخصصة، وقواعد بيانات دقيقة، وتقنيات حديثة لرصد الأداء البيئي، شرطاً أساسياً لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بشكل يمكن الاعتماد عليه. وهذا يشمل إعداد تقارير بيئية دورية مفصلة تُظهر الأداء البيئي، سواء في التقارير المالية أو في تقارير مستقلة، والتي تحتوي على مؤشرات الأداء البيئي وإحصائيات دقيقة عن الانبعاثات والتلوث واستهلاك الموارد.

ولا تقل المقومات البشرية والتدريبية أهمية، إذ أن وعي العاملين وإدراكهم لأهمية الإفصاح البيئي، إلى جانب توفر الكفاءات المؤهلة في مجالات المحاسبة البيئية والاستدامة، يمثلان حجر الزاوية في ضمان جودة واستمرارية عملية الإفصاح. وعلاوة على ذلك يُعتبر تعزيز الوعي البيئي داخل المؤسسة من خلال برامج تدريبية مستمرة للعاملين أمرًا أساسيًا لضمان فهم أهمية الإفصاح البيئي وتنفيذه بكفاءة (السعدي، 2019).

وعليه، يمكن القول إن مقومات الإفصاح البيئي تشكل نظاماً متكاملاً ومترابطاً، يؤدي غياب أي من عناصره إلى تقويض مصداقية التقارير البيئية بأكملها. لذا، فإن تقييم مدى توفر هذه المقومات في أي منشأة صناعية يمثل الخطوة الأولى والأساسية نحو فهم واقع الإفصاح البيئي وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجة، سعياً لتحقيق شفافية حقيقية ومساءلة فعالة تعكس التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع.

2. الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة أهمية الإفصاح البيئي في شركات الصناعية، وأهمية توفر المقومات لذلك من تقديم معلومات حول الانبعاثات الناتجة عن عمليات الشركة وكيفية إدارتها، كذلك تقديم معلومات حول المبادرات البيئية والاستدامة التي تنفذها الشركة، وتوفير تقارير منتظمة وشفافة توضح كيفية تحقيق الشركة لأهدافها البيئية، حيث يعمل ذلك على تحسين كفاءة العمليات وتقليل المخاطر التي تواجه الشركات الصناعية، كذلك تساهم هذه الدراسات السابقة في دعم مصداقية النتائج لتحديد الفجوات المعرفية المتبقية في مجال الإفصاح البيئي في شركات الصناعية، وكذلك التوسع في فهم الابعاد المختلفة لهذا الموضوع لتعزيز الاطار النظري والتطبيقي (الحمادي، 2023).

دراسة الحمادي (2023) بعنوان" مدى التزام الشركات الصناعية بتقديم معلومات شفافة حول مبادراتها البيئية واستراتيجياتها في تحقيق الاستدامة" والتي أجريت في الكويت، تناولت مدى التزام الشركات الصناعية بتقديم معلومات شفافة حول مبادراتها البيئية واستراتيجياتها في تحقيق الاستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، حيث تم جمع البيانات من 30 شركة صناعية عبر مقابلات متعمقة مع مديري البيئية والاستدامة، بالإضافة إلى تحليل التقارير السنوية لهذه الشركات.

أظهرت النتائج أن %45من الشركات تقدم تقارير سنوية عن استراتيجياتها البيئية، ولكن معظمها يفتقر إلى البيانات الكمية الدقيقة، كما أظهرت التحليلات الإحصائية باستخدام تحليل المحتوى أن الشركات التي تنشر تقارير بيئية تفصيلية تحقق مستويات أعلى من الثقة لدى المستثمرين والعملاء، وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير موحدة للإفصاح البيئي، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز ثقافة الشفافية والاستدامة البيئية.

في حين هدفت دراسة الزهراني (2022) بعنوان "تحليل مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن الانبعاثات البيئية وكيفية إدارتها" التي أجريت في المملكة العربية السعودية، إلى تحليل مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن الانبعاثات البيئية وكيفية إدارتها، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، حيث تم جمع البيانات من بالإفصاح عن الانبعاثات تم توزيعها على 180 مشاركًا يشملون مديري البيئة والمحاسبين البيئيين باستخدام التوزيع اليدوي والإلكتروني.

أظهرت النتائج أن %80 من الشركات لديها سياسات لإدارة الانبعاثات، ولكن 50% فقط تقدم تقارير شفافة حول ذلك، كما أظهرت التحليلات الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي أن الشركات التي تمتلك شهادات بيئية لديها مستويات إفصاح أعلى مقارنة بتلك التي لا تمتلك أي شهادات، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بإجراء مراجعات بيئية دورية ونشر نتائجها للجمهور، بالإضافة إلى تبني تقنيات حديثة لأنظمة المعلومات البيئية بشكل دوري بما يتماشى مع المعايير الحديثة لتحسين الأداء البيئي.

أما دراسة المهدي (2021) بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية بتقديم تقارير منتظمة وشفافة توضح كيفية تحقيقها لأهدافها البيئية" تناولت هذه الدراسة، التي أُجريت في جمهورية مصر العربية، مدى التزام الشركات الصناعية بتقديم تقارير منتظمة وشفافة توضح كيفية تحقيقها لأهدافها البيئية، واستخدمت الدراسة المنهج المختلط، حيث تم جمع البيانات من 35شركة صناعية كبرى عبر استبيانات ومقابلات شخصية مع مديري البيئة والاستدامة، وتم توزيع 120 استبيانًا باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية.

أظهرت النتائج أن %55من الشركات تقدم تقارير سنوية عن أدائها البيئي، ولكن معظمها يفتقر إلى التفاصيل الدقيقة حول آليات تحقيق الأهداف البيئية مما جعل هذه الشركات تشجع الابتكار في مجال الحلول البيئية .

عملت دراسة الهاشمي (2020) بعنوان "مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الكبرى في المملكة العربية السعودية "إلى تحليل مدى النزام الشركات الصناعية بالإفصاح البيئي وفقًا للمعايير الدولية، مثل معايير (GRI) و(ISO 14001) اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثّل مجتمع الدراسة في 20 شركة صناعية كبرى، وتم توزيع 200استبيان على كبار المديرين والمسؤولين عن الاستدامة البيئية داخل هذه الشركات باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية.

أظهرت النتائج أن %75 من الشركات تقدم تقارير دورية عن انبعاثاتها البيئية وفقا للمعايير الدولية، ولكن تختلف درجة الشفافية والتفصيل من شركة لأخرى، كما أظهرت التحليلات الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح البيئي وأداء الشركات المالي، أوصت الدراسة بضرورة إلزام جميع الشركات الصناعية بتقديم تقارير بيئية مفصّلة، وزيادة وعي الإدارات العليا حول أهمية الإفصاح البيئي في تحسين سمعة الشركة وتعزيز ثقة المستثمرين.

كما أن دراسة الشبيلي (2024) بعنوان "مدى إدراك الشركات الصناعية لأهمية الافصاح عن الأداء البيئي والمعوقات التي تحول دون الافصاح عنه: دراسة ميدانية على شركة الاتحاد العربي للمقاولات المساهمة في ليبيا تناولت هذه الدراسة التعريف بالإفصاح البيئي، ومدى إدراك شركة الاتحاد العربي للمقاولات المساهمة لأهمية الإفصاح عن الأداء البيئي والمعوقات التي تواجهها عند الإفصاح عن أدائها البيئي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك إدراك ووعي من قبل الشركة لأهمية الافصاح البيئي، وأنها تعطي لتلوث البيئي اهتماماً كبيراً وذلك من خلال تكوين إدارات خاصة للبيئة لمكافحة التلوث، وتقوم بمراعاة التكاليف البيئية عند إعداد القوائم المالية،

وأن الموازنات الرأسمالية التي تقوم الشركة بإصدارها تأخذ التلوث البيئي في الاعتبار، إلا أن هناك عدة معوقات تواجه.

3. مشكلة الدراسة:

في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الاستدامة والمسؤولية البيئية، أصبح الإفصاح البيئي أحد المتطلبات الأساسية لضمان الشفافية وتعزيز الثقة بين الشركات وأصحاب المصلحة. حيث أن للشركات الصناعية دورًا محوريًا في التأثير على البيئة، مما يجعل الإفصاح عن ممارساتها البيئية أمرًا بالغ الأهمية.

على الصعيد الدولي، أشارت دراسة (الهاشمي، 2020) – التي أجريت في المملكة العربية السعودية – إلى أن %75 من الشركات الصناعية الكبرى تقدم تقارير دورية عن انبعاثاتها البيئية، إلا أن درجة الشفافية والتفصيل تختلف بشكل كبير من شركة إلى أخرى .هذا التفاوت يؤكد أن وجود التقارير بحد ذاته لا يعكس بالضرورة جودة أو مصداقية الإفصاح البيئي، بل إن توفر المقومات الأساسية – التنظيمية والتقنية والبشرية – هو العامل الحاسم في فعالية هذا الإفصاح.

في حين أنه على الصعيد المحلي الليبي، فقد كشفت دراسة (الشبيلي، 2024) – التي ركزت على شركة الاتحاد العربي للمقاولات المساهمة – عن وجود فجوة بين الإدراك النظري لأهمية الإفصاح البيئي والمعوقات التطبيقية التي تحول دون تنفيذه .حيث أظهرت النتائج وعيًا جيدًا بأهمية الإفصاح، لكنها سلطت الضوء على معوقات حقيقية تعيق التطبيق الفعلي، مما يعزز فرضية أن المشكلة لا تكمن في نقص الوعي، بل في نقص المقومات الهيكلية والتنظيمية والتدريبية اللازمة.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن مستوى تطبيق الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية لا يزال غير واضح المعالم، حيث تواجه هذه الشركات العديد من التحديات التي تعيق التزامها بالمعايير الدولية، والتي تتمثل بشكل أساسي في نقص المقومات التنظيمية والإدارية، وضعف البنية التحتية التقنية، وقلة الكوادر المتخصصة، بالإضافة إلى غياب التشريعات الداعمة.

نومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي المدى توفر المقومات الأساسية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية؟"

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية

- 1. ما مدى توفر المقومات التنظيمية والإدارية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية؟
- 2. ما مدى توفر المقومات التقنية والمعلوماتية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية؟
- 3. ما مدى توفر المقومات البشرية والتدريبية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية؟"

4. فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا تتوفر مقومات الإفصاح البيئي في شركات الصناعية الليبية.

ومنها تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الأولى: لا تتوفر المقومات التنظيمية والإدارية للإفصاح البيئي في شركات الصناعية الليبية.

الفرضية الثانية: لا تتوفر المقومات التقنية والمعلوماتية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

الفرض الثالث: لا تتوفر المقومات البشرية والتدريب للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

5. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لدراسة في التعرف على مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في شركات الصناعية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية كما يلى:

- 1. معرفة مدى توفر المقومات التنظيمية والإدارية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.
- 2. معرفة مدى توفر المقومات التقنية والمعلوماتية للإفصاح البيئي في شركات الصناعية الليبية.
 - 3.معرفة مدى توفر المقومات البشرية والتدريب للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

6. أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة مهمه من الناحية العملية لأصحاب المصلحة في المؤسسات المالية، حيث تقدم تحليلًا لدور الإفصاح البيئي في شركات الصناعية، مما يساعد على تحسين العمليات وتعزيز الحوكمة، من خلال استنتاجات الدراسة وتوصياته، وبذلك اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز مقومات الإفصاح البيئي في شركات الصناعية الليبية.

7 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الواقع ووصفه، وذلك من خلال معرفة مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في شركات الصناعية، حيث أن لهذه الدراسة بعدا ميدانيا يتعلق بدراسة هذه المقومات المحددة، من خلال استبيان تم إعداده من أجل ذلك، وتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي في التحليل لبيانات الدراسة من خلال عرض الجداول الإحصائية المناسبة واستخراج التوزيعات النسبية وحساب المتوسطات والمقاييس الإحصائية الأخرى، في حين تم الاعتماد في الأسلوب التحليلي على تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تتيح معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من فئات الدراسة باستخدام أهم البرمجيات الإحصائية وكذلك استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم فرضيات الدراسة وتحقق أهدافها .

8. الإفصاح البيئي:

شهد العالم في العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بالقضايا البيئية نتيجة لتنامي الوعي بأثر الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما الصناعية منها، على البيئة المحيطة. وقد انعكس هذا الوعي على بيئة الأعمال من خلال مطالبة الجهات التنظيمية والمستثمرين والمجتمع بضرورة التزام الشركات بمبادئ التنمية المستدامة، وهو ما أفضى إلى بروز مفهوم "الإفصاح البيئي" كأحد الأدوات الأساسية لقياس مدى التزام المنشآت بالمسؤولية البيئية (الزهراني، 2019).

يمثل الإفصاح البيئي أحد مكونات التقارير غير المالية التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يوفر معلومات ذات طابع بيئي تتعلق بتأثير نشاط الشركة على البيئة، (سليمان، 2020).

ومع تصاعد التحديات البيئية التي تواجه العالم نتيجة التوسع الصناعي وتزايد الاستهلاك، بات من الضروري أن تتحول المؤسسات من مجرد الالتزام التقليدي بالإفصاح المالي إلى تبني نماذج إفصاح شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية. (عبد المولى، 2018).

1.8 تعريف الإفصاح البيئي:

يُعد الإفصاح البيئي من المفاهيم الحديثة التي تطورت استجابة للضغوط البيئية والاجتماعية المتزايدة، وهو يمثل أحد مكونات التقارير المؤسسية التي تهدف إلى نقل معلومات بيئية موثوقة إلى أصحاب المصلحة، ويُعرف الإفصاح البيئي على أنه "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية، والمخاطر، والسياسات، والأداء البيئي

للمؤسسة، سواء في التقارير السنوية أو في تقارير مستقلة، وبما يتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية تكوين صورة واضحة وشاملة عن الأثر البيئي لنشاط المنشأة (سليمان، 2020)

وتتعدد التعريفات التي تناولت الإفصى البيئي في الأدبيات المحاسبية، إلا أنها تتفق في جوهرها على أن الإفصاح البيئي هو عملية منظمة لتوفير بيانات مالية وغير مالية ذات علاقة بالأداء البيئي للمؤسسة، بما يشمل الالتزامات والنفقات والإيرادات المرتبطة بالأنشطة البيئية، والتدابير التي تتخذها المنشأة للامتثال للتشريعات والمعايير البيئية. وقد عرّفه بعض الباحثين بأنه: "الإفصاح عن الأنشطة البيئية التي تؤثر على الوضع المالي للمؤسسة أو قد تؤثر عليه مستقبلاً، سواء كانت تلك الأنشطة تتعلق بإدارة النفايات، أو تقليل الانبعاثات، أو استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام." (الزهراني، 2019)

ويُعد الإفصاح البيئي أحد أشكال الإفصاح الطوعي في غالب الأحيان، إذ لا تلزم الكثير من التشريعات المحاسبية المؤسسات بالإفصاح البيئي مرهونًا بمدى إدراكها المحاسبية المؤسسات بالإفصاح البيئي مرهونًا بمدى إدراكها لأهمية الشفافية وتعزيز صورتها الذهنية لدى المجتمع والمستثمرين، ومع ذلك فقد بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية في اعتماد معايير توجيهية أو ملزمة في بعض القطاعات، خاصة الصناعات ذات التأثير البيئي الكبير (عبد المولى، 2018)

2.8 أهداف الإفصاح البيئي:

يستمد الإفصاح البيئي أهدافه من الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المتاحة لأصحاب المصالح، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تعكس الأداء البيئي الحقيقي للمنشأة. (القيسي، 2017)

ومن أبرز أهداف الإفصاح البيئي ما يلي: (الجميلي، 2016)

أ-تعزيز الشفافية والمساءلة: يسهم الإفصاح البيئي في تعزيز مبدأ الشفافية من خلال كشف المعلومات ذات الصلة بالتأثيرات البيئية لنشاط المنشأة. فالإفصاح عن البيانات البيئية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يتيح للمجتمع والجهات التنظيمية تقييم مدى التزام المؤسسة بالمعايير البيئية، كما يدعم المساءلة المؤسسية أمام الأطراف ذات العلاقة.

ب-تحسين جودة القرارات الاقتصادية: تُعد المعلومات البيئية جزءًا مهمًا من المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والممولون في تحليل الجدارة الاستثمارية للمؤسسة. فالإفصاح البيئي يساعدهم في تقدير المخاطر

البيئية المحتملة وتقييم السياسات البيئية التي تنتهجها المنشأة، بما يدعم قراراتهم الاقتصادية في ضوء معايير الاستدامة.

ج- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية: يُسهم الإفصاح البيئي في التحقق من مدى التزام المنشأة بالقوانين البيئية والتشــريعات الوطنية والدولية، مما يحد من التعرض للعقوبات أو الغرامات نتيجة عدم الامتثال. كما يساعد على تحسين علاقة المؤسسة بالجهات الرقابية والتنظيمية.

د-تحسين الصورة الذهنية والسمعة المؤسسية: يمثل الإفصاح البيئي أداة تسويقية غير مباشرة تعزز من سمعة المؤسسة بين جمهورها، خاصة في ظل تزايد وعي المستهلكين والمجتمع بأهمية المسؤولية البيئية. فالشركات التي تظهر التزامًا بيئيًا جادًا تحظى بثقة أكبر، مما قد ينعكس إيجابًا على مبيعاتها ومكانتها التنافسية.

3.8 وظائف الإفصاح البيئى:

يؤدي الإفصاح البيئي وظائف متعددة تتقاطع مع الجوانب الاقتصادية، المحاسبية، البيئية والاجتماعية، مما يجعله مكونًا رئيسًا في منظومة الإفصاح المؤسسي الحديث. وتبرز أهمية هذه الوظائف في كونها لا تقتصر على الإخبار أو الإبلاغ، بل تمتد لتشمل التأثير الفعلي على سلوك المؤسسة وسلوك المتعاملين معها. (الكبيسي، 2015) ومن أبرز الوظائف التي يؤديها الإفصاح البيئي ما يأتي: (أبو غنيمة، 2014)

أ-الوظيفة الإعلامية: يُعد الإفصاح البيئي وسالة لتزويد مستخدمي القوائم المالية والمجتمع ككل بمعلومات بيئية موضوعية ودقيقة، تتعلق بأثر الأنشطة التشغيلية على البيئة، والتدابير التي تتخذها المؤسسة للتخفيف من هذا الأثر. وتُعد هذه الوظيفة جوهرية في تمكين الأطراف الخارجية من تكوين تصورات صحيحة بشأن الأداء البيئي للمؤسسة.

ب-الوظيفة الرقابية: من خلال الإفصاح البيئي، يمكن للجهات الرقابية والحكومية تتبع مدى التزام المؤسسسة بالتشريعات البيئية مراقبة مدى احترام الشركة للمعايير الأخلاقية والبيئية، مما يعزز من فاعلية الرقابة الخارجية ويدفع المؤسسة إلى الالتزام الذاتي والمساءلة الطوعية.

ج-الوظيفة التوجيهية والتحفيزية :يسهم الإفصاح البيئي في توجيه سلوك الإدارة نحو تحسين الأداء البيئي، من خلال ما يتطلبه من رصد دوري وتحليل للأنشطة البيئية، وهو ما يُعد محفزًا لتحسين العمليات وتقليل النفايات والملوثات. كما يمكن أن يدفع الإدارات إلى تبني تقنيات صديقة للبيئة والاستثمار في الطاقة النظيفة للارتقاء بمستوى التقارير المعلنة.

د-الوظيفة الاقتصادية والاستثمارية :يُمثل الإفصاح البيئي مصدرًا مهمًا للمعلومات في تحليل الجدارة المالية للمؤسسة، خاصة في ظل ازدياد اهتمام المستثمرين وصناديق التمويل بالمشروعات المستدامة. وقد أصبحت معايير البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية (ESG) من بين أبرز المؤشرات التي يعتمدها المستثمرون في تقييم المؤسسات.

ه - الوظيفة الاستراتيجية : لا يُنظر إلى الإفصاح البيئي فقط من منظور تقني أو تنظيمي، بل يُعد أداة استراتيجية تساعد المؤسسة في بناء ميزة تنافسية مستدامة. فالمؤسسات التي تتبنى ممارسات شفافة في مجال البيئة وتُفصح عنها بوضوح تكون أكثر قدرة على الاستجابة لتغيرات السوق، والتفاعل مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر.

و-الوظيفة التوثيقية :يُشكل الإفصاح البيئي سجلًا تاريخيًا للأداء البيئي للمؤسسة، يمكن الرجوع إليه عند الحاجة لتقييم مدى التقدم المحقق بمرور الوقت، أو للاستدلال به في حالات التقاضي أو المنازعات البيئية. كما يُعد مرجعًا داخليًا يُستخدم في إعداد الخطط والتحسينات المستقبلية.

4.8 محددات الإفصاح البيئي:

على الرغم من تزايد الاهتمام بمفهوم الإفصاح البيئي وتوسّع نطاق تطبيقه، إلا أن مستوى الإفصاح يختلف اختلافًا كبيرًا بين الشركات والقطاعات والدول. ويرجع هذا التباين إلى وجود مجموعة من المحددات والعوامل المؤثرة التي تلعب دورًا حاسمًا في مدى التزام المؤسسة بالإفصاح البيئي.

وفيما يلى أبرز محددات الإفصاح البيئي: (السعدي، 2021)

أ-الحجم التنظيمي للمؤسسة:

تشير الدراسات إلى أن الشركات الكبرى تميل إلى تقديم إفصاح بيئي أكثر شمولًا مقارنة بالشركات الصغيرة، نظرًا لامتلاكها موارد مالية وتقنية تمكنها من رصد وتوثيق المعلومات البيئية بدقة، فضلًا عن خضوعها لرقابة مجتمعية أكبر، وزيادة حساسيتها تجاه السمعة العامة.

ب-طبيعة النشاط الاقتصادى:

تختلف مستويات الإفصاح البيئي باختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة. فالشركات العاملة في الصناعات الثقيلة أو الأنشطة ذات الأثر البيئي المرتفع، مثل الصناعات الكيميائية والتعدين والطاقة، تكون مطالبة

بإفصاح بيئي أكثر تفصيلًا نظرًا لحجم التلوث والانبعاثات المحتملة، بينما تقل متطلبات الإفصاح في القطاعات ذات التأثير البيئي المحدود.

ج-الإطار التشريعي والتنظيمي:

يُعد وجود قوانين وتشريعات ملزمة أو توجيهية أحد أهم العوامل المحفزة للإفصاح البيئي. فالدول التي تتبنى قوانين بيئية صارمة، أو تفرض معايير إلزامية للإفصاح ضمن التقارير السنوية، تُشجع المؤسسات على الالتزام بممارسات الإفصاح البيئي. كما تلعب المعايير الدولية مثل GRI (المبادرة العالمية للتقارير) دورًا في توجيه الإفصاح في بيئات الأعمال متعددة الجنسيات.

د-الضغط من أصحاب المصلحة:

يُشكل ضغط المستثمرين، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الرقابية دافعًا قويًا للمؤسسة نحو تبنى الإفصاح البيئي

ه-ثقافة الإدارة ووعيها البيئي:

يلعب الوعي البيئي لدى الإدارة العليا دورًا مهمًا في مدى الالتزام بالإفصاح البيئي. فالإدارات التي تدرك أهمية دمج الأبعاد البيئية في استراتيجية المؤسسة تكون أكثر ميلًا إلى الإفصاح الشامل والمبكر، مقارنة بالإدارات التي تنظر إلى الإفصاح البيئي على أنه عبء أو مجرد التزام شكلي.

و -التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

ترتبط مستويات الإفصاح البيئي بمدى التزام المؤسسة بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة الشاملة. فالمؤسسات التي تسعى إلى تبني نموذج أعمال مستدام تُدرج الإفصاح البيئي ضمن أدوات تقييم الأداء المؤسسي والتواصل مع المجتمع.

5.8 أنواع البيانات المالية البيئية:

تُعد البيانات المالية البيئية من الأدوات المهمة التي تُمكّن المؤسسات من الإفصاح عن التكاليف والإيرادات المرتبطة بالأنشطة البيئية ضمن إطار محاسبي ومنهجي منظم. وتمثل هذه البيانات مكونًا أساسيًا في نظام المحاسبة البيئية، حيث تسهم في ربط البُعد البيئي بالأداء المالي للمؤسسة، وتوفر معلومات كمية تدعم عمليات اتخاذ القرار، وتُسهم في تعزيز الإفصاح البيئي الشامل. (أبو غنيمة، 2014)

وتتعدد أنواع البيانات المالية البيئية التي يمكن الإفصاح عنها، ويمكن تصنيفها على النحو التالي: (عثمان، 2021) أ-التكاليف البيئية

وتشمل جميع التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة التزاماتها البيئية، سواء كانت تكاليف مباشرة أو غير مباشرة. وبمكن تقسيمها إلى:

- تكاليف الامتثال البيئي: مثل تكاليف الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية، وتكاليف الحصول على التراخيص
 البيئية.
- تكاليف الوقاية والتحكم :كتكاليف أنظمة المعالجة البيئية، وتكاليف التدريب البيئي للعاملين، وتكاليف البنية التحتية البيئية.
- تكاليف التنظيف والمعالجة : المتعلقة بإزالة التلوث وإعادة التأهيل البيئي، مثل معالجة المياه العادمة أو إصلاح التربة.
- تكاليف الفشل البيئي :وهي التكاليف الناتجة عن الحوادث البيئية أو عدم الامتثال، مثل الغرامات والتعويضات والخسائر الناجمة عن السمعة.

ب-الإيرادات البيئية

تمثل العوائد المالية الناتجة عن الأنشطة البيئية، وهي غالبًا ما ترتبط بإعادة التدوير، أو بيع المنتجات الصديقة للبيئة.

ج-الالتزامات البيئية

وتشير إلى المبالغ التي يتعين على المؤسسة الاعتراف بها محاسبيًا نتيجة التزاماتها البيئية المستقبلية، كتكاليف الإغلاق الآمن للمصانع أو معالجة الأثر البيئي طويل الأمد. وقد تكون هذه الالتزامات قانونية أو تعاقدية أو ضمنية نتيجة الالتزام بسياسات داخلية أو توقعات المجتمع.

د-المخصصات البيئية

وهي مبالغ تُخصّ ص ضمن القوائم المالية لمقابلة التكاليف المتوقعة للأنشطة البيئية المستقبلية، مثل مخصصات إزالة النفايات الخطرة أو مخصصات المعالجة المستقبلية لمواقع الإنتاج.

ه-الأصول البيئية

تشير إلى الأصول التي تمتلكها المؤسسة وتُستخدم في حماية البيئة أو تحسين الأداء البيئي، مثل أجهزة تنقية الهواء، ومعدات معالجة النفايات، أو الأنظمة التقنية التي تحدّ من الانبعاثات.

و-الاستثمارات البيئية

وهي النفقات الرأسمالية التي توجّهها المؤسسة لتطوير عمليات صديقة للبيئة أو لتقليل البصمة الكربونية، مثل الاستثمار في الطاقة المتجددة أو التكنولوجيا النظيفة.

ي-الوفورات البيئية

تعكس التكاليف التي تم تجنبها بفضــل تطبيق أنظمة بيئية فعالة، مثل تقليل اســتهلاك الطاقة، أو خفض استخدام المواد الخام، أو الحد من الانبعاثات مما يُسهم في تحسين الكفاءة وتقليل الهدر.

6.8 مقومات الإفصاح البيئي

يعكس الإفصاح البيئي للشركات (CED) مستوى اهتمام الشركة ومسؤوليتها تجاه القضايا البيئية، بما في ذلك الانبعاثات والتلوث والإصلاح وإعادة تصميم المناظر الطبيعية وكفاءة الطاقة (Wahyuningrum & et al,) وكما تعد مقومات الإقصاح البيئي الأساس الذي يُبنى عليه نظام الإقصاح في المؤسسات، حيث تُمكن هذه المقومات من جمع البيانات البيئية ذات العلاقة، وتصنيفها، وتحليلها، ثم تقديمها بشكل موثوق إلى أصنحاب المصلحة. وكلما كانت هذه المقومات قوية ومتكاملة، كان الإقصاح أكثر كفاءة ومصداقية وشفافية.

ويمكن تصنيف المقومات الأساسية للإفصاح البيئي في المؤسسات كما يلي: (الكبيسي، 2015)

أ- البنية التشريعية والتنظيمية

وجود إطار قانوني وتنظيمي واضـــح يُعد من أبرز مقومات الإفصــاح البيئي، إذ تمثل القوانين البيئية والمحاسبية المُلزمة أو الإرشادية المرجع الرئيس لالتزام المؤسسات بالإفصاح البيئي. وتشمل هذه القوانين:

- التشريعات البيئية الوطنية التي تفرض التقارير البيئية.
- معايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالاستدامة، مثل معايير GRI و.IFRS Sustainability
- أنظمة الإفصاح الطوعي، التي وإن لم تكن إلزامية، فإنها تُعد دافعًا للمؤسسات الراغبة في تحسين صورتها الذهنية وتعزيز التنافسية.

ب- توفر نظام محاسبی بیئی داخلی

من الضروري أن تمتلك المؤسسة نظامًا متكاملًا للمحاسبة البيئية، يتضمن:

- آليات لرصد الأنشطة البيئية وتكاليفها.
- قواعد لتصنيف العمليات البيئية ضمن البيانات المحاسبية.
 - أدوات لقياس الأداء البيئي وتقييم الأثر البيئي المالي.

ج- الوعي البيئي لدى الإدارة والعاملين

تُعد ثقافة المؤسسة، وخاصة على مستوى الإدارة العليا، من أهم المقومات. إذ إن تبنّي الفكر البيئي من قِبل القادة الإداريين يُعد شرطًا أساسيًا لتفعيل الإفصاح البيئي، كما أن تدريب العاملين على مفاهيم المحاسبة البيئية، وأدوات التقييم، يسهم في تعزيز فعالية النظام ورفع كفاءته.

د- توفر نظم معلومات متطورة

يتطلب الإفصاح البيئي وجود نظم معلومات إدارية ومالية متقدمة قادرة على:

- جمع وتحليل البيانات البيئية من مختلف الإدارات.
 - التكامل بين قواعد البيانات البيئية والمالية.
 - إعداد التقارير البيئية بسهولة وبدقة عالية.

ه - الشفافية المؤسسية والالتزام الطوعي

تُعد ثقافة الشفافية والالتزام الطوعي بالممارسات الرشيدة من أهم المقومات السلوكية لتفعيل الإفصاح البيئي، فحتى في غياب الإلزام القانوني، تلجأ العديد من المؤسسات إلى الإفصاح البيئي استجابة لمتطلبات السوق، ولبناء علاقات ثقة مع أصحاب المصلحة.

و- الدعم المؤسسي والتمويلي

يحتاج تطبيق الإفصاح البيئي إلى موارد مالية وبشرية وتقنية. فوجود مخصصات مالية لتطبيق نظام الإفصاح، وتوظيف مختصين في المحاسبة البيئية، ودعم الإدارات البيئية داخل المؤسسة، جميعها تمثل عناصر حاسمة في بناء نظام إفصاح ناجح.

ي- التعاون مع الأطراف الخارجية

يشمل ذلك التعاون مع الجهات الحكومية، والمنظمات البيئية، والمستشارين الخارجيين، مما يُسهم في تحسين جودة الإفصاح من خلال تبادل الخبرات، والحصول على المشورة الفنية، والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في المجال البيئي.

وتتجلى أهمية الإفصاح البيئي في عدة أبعاد رئيسية، من أبرزها (خلف، 2022):

✓ تحقيق الشفافية والمسؤولية الاجتماعية

يُسهم الإفصاح البيئي في تعزيز مبدأ الشفافية داخل المؤسسة، ويُعد مؤشرًا واضحًا على مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. فالإفصاح عن الأثر البيئي لنشاط المؤسسة يُظهر مستوى وعيها المجتمعي واستعدادها لتحمل التبعات البيئية لأنشطتها، مما يُعزز الثقة بين المؤسسة وجمهورها الداخلي والخارجي.

√ دعم عملية اتخاذ القرار

يُوفّر الإِفصاح البيئي معلومات قيّمة للإدارة العليا والمستثمرين وأصحاب المصلحة حول الأداء البيئي للمؤسسة، وتكاليف وإيرادات الأنشطة البيئية، والمخاطر المستقبلية المرتبطة بالبيئة. وهذا من شانه أن يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة تتماشى مع متطلبات الاستدامة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

✓ تحسين السمعة المؤسسية

أصبحت السمعة البيئية للمؤسسات من أبرز المحددات التي تؤثر في ولاء العملاء وثقة المستثمرين والمجتمع المدني. والمؤسسات التي تتبنى سياسات إفصاح بيئي فعالة تكون أكثر قدرة على بناء صورة ذهنية إيجابية، مما يُترجم إلى فرص تسويقية أفضل، وجذب مستثمرين حريصين على المعايير البيئية والاجتماعية.

√ الاستجابة للضغوط التنظيمية والسوقية

تواجه المؤسسات الحديثة ضغوطًا متزايدة من قبل الجهات الرقابية والحكومات والمجتمع المدني بشأن مدى التزامها بالمعايير البيئية، ويساعد الإفصاح البيئي المؤسسة على إثبات امتثالها للتشريعات البيئية، وتفادي الغرامات، أو القيود التمويلية، أو خسارة فرص الدخول في شراكات أو عقود تتطلب سجلاً بيئيًا واضحًا.

✓ تعزيز التنافسية المستدامة

في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، أصبح الإفصاح البيئي ميزة تنافسية بحد ذاته. فالمؤسسات التي تُفصح بشكل دقيق وشفاف عن أدائها البيئي تتمتع بقدرة أكبر على جذب المستثمرين المهتمين بالاستثمار

المسؤول، والحصول على تمويل بشروط أفضل، والمشاركة في مبادرات دولية كالاتفاقيات البيئية أو مشاريع تقليل الانبعاثات الكربونية.

✓ تحسين الأداء الداخلي وتعزيز الكفاءة

يساعد الإفصاح البيئي على خلق وعي داخلي لدى العاملين حول أهمية حماية البيئة، ويدفع المؤسسة إلى مراقبة أدائها البيئي بصورة منتظمة، ما يُفضي إلى تحسين العمليات التشغيلية، وتبني أساليب إنتاج أنظف، وتقليل الهدر، وبالتالي تحقيق وفورات مالية طويلة الأمد.

9. دور مقومات الإفصاح البيئي في الشركات:

تلعب مقومات الإقصاح البيئي دورًا محوريًا في تعزيز قدرة الشركات على دمج الاعتبارات البيئية في نظامها المحاسبي ولإقصاحي، ما يسهم في تحسين جودة التقارير البيئية، وتحقيق التوازن بين الأداء المالي والأداء البيئي. فالمقومات التي تم التطرق إليها سابقًا — من تشريعات، ونظم معلومات، ووعي إداري، ودعم مؤسسي — لا تقتصر أهميتها على توفير البيئة المناسبة للإقصاح، بل تؤثر بشكل مباشر في أداء المؤسسة وقراراتها الاستراتيجية. (عثمان، 2021، ص. 108)

وفيما يلي أبرز أوجه الدور الذي تؤديه هذه المقومات في واقع الشركات (GRI, 2021):

أ- تمكين المؤسسة من تطوير نظام إفصاح بيئي متكامل

إن توفر البنية التنظيمية، والتشريعية، والنقنية اللازمة يتيح للمؤسسة تصميم نظام إفصاح بيئي يتسم بالاتساق، ويعتمد على جمع وتحليل البيانات بشكل منهجي، مما يسهل توظيفها في إعداد تقارير دقيقة وقابلة للمقارنة بمرور الوقت.

ب- تعزيز القدرة على الامتثال البيئي والمحاسبي

تُسهم هذه المقومات في ضمان التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح البيئية المحلية والدولية، كما تدعم الالتزام بمعايير المحاسبة ذات الصلة، مثل معايير GRI و IFRS و IFRSاالمتعلقة بالاستدامة، ما يحمي المؤسسة من المخاطر القانونية والتنظيمية.

ج-تحفيز الثقافة المؤسسية نحو الاستدامة

من خلال بناء وعي بيئي على مستوى الإدارة والعاملين، تصبح المؤسسة أكثر استعدادًا لتبني ممارسات تشغيل مستدامة، مثل ترشيد استهلاك الطاقة، وإعادة التدوير، وتقليل الانبعاثات، مما يُسهم في تحسين أدائها البيئي بشكل فعلى، ويجعل الإفصاح انعكاسًا حقيقيًا لهذه الممارسات.

د- تحسين جودة المعلومات المالية والبيئية المقدمة للمستثمرين

وجود نظم محاسبة بيئية ونظم معلومات متطورة يُمكّن المؤسسة من إنتاج تقارير عالية الجودة تشمل معلومات كمية ونوعية حول التكاليف البيئية، والمخاطر، والفرص، ما يعزز ثقة المستثمرين ويُسهم في جذب رؤوس الأموال التي تبحث عن شفافية والتزام بالاستدامة.

ه تحقيق تكامل وظيفي بين الإدارات المختلفة

تتطلب عملية الإفصاح البيئي تعاونًا بين إدارات المحاسبة، والإدارة البيئية، والتشغيل، وإدارة المخاطر، وغيرها. وتعمل المقومات الفعالة على خلق بيئة مؤسسية داعمة لهذا التكامل، مما يُسهم في تحسين كفاءة الأداء التنظيمي العام، وتقليل الازدواجية أو التضارب في البيانات.

و - دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على بيانات بيئية

كلما كانت البيانات البيئية المجمعة أكثر دقة وشمولاً، زادت قدرة الإدارة على تحليل التكاليف والعوائد المرتبطة بالقرارات البيئية، سواء كانت تتعلق بالاستثمار في تقنيات نظيفة، أو تطوير منتجات مستدامة، أو تعديل خطوط الإنتاج. وتكون هذه القرارات مدعومة بمقومات معلوماتية وتنظيمية تسهل تحليل البدائل وتقييم النتائج.

ى-تعزبز مكانة الشركة التنافسية على المستوى المحلى والدولى

المؤسسات التي تتوفر لديها مقومات الإفصاح البيئي وتستخدمها بفعالية تُعد أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات العطاءات الحكومية، والتعامل مع الأسواق الدولية، خاصة في ظل ازدياد اشتراط الإفصاح البيئي ضمن معايير الشراء والتوريد العالمية.

10. الدراسة الميدانية:

يتناول هذا القسم منهجية الدراسة من حيث منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، كما يتناول تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة

1.10 منهجية الدراسة:

اعتمد البُحاث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استطلاع أراء عينة الدراسة حول موضوع الدراسة، ومن أجل جمع البيانات لاختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج تم الاعتماد على استبانة.

2.10 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة على المديرين الماليين والمحاسبين بالشركات الصناعية الليبية، حيث تم تحديد عينة من المجتمع والمتمثلة في عدة شركات صناعية في ببلدية مصراته وهي (الحديد والصلب والنسيم للصناعات الغذائية والجيد للصناعات الغذائية)، والتي تم اختيارها اختيار غير عشوائي، نظرا لصعوبة الوصول إلى المجتمع ككل.

3.10 وسيلة جمع البيانات:

قد تم الاعتماد على الاستبيان كأداءه لجمع البيانات، حيث أنها تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة لجمع البيانات الأولية والأكثر مناسبة لمنهج الدراسة. ولقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزئيين، حيث خصص الجزء الأول لجمع البيانات العامة عن المشاركين في الدراسة الجنس، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة وذلك للتعرف على خصائص عينة الدراسة ومعرفة مدى إمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات.

بينما خصص الجزء الثاني لتجميع البيانات الأزمة لاختبار الفرضيات وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كل محور يهتم بدراسة فرضية من فرضيات الدراسة. كما تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين في مجال المحاسية، وتم الأخذ في الاعتبار ملاحظات هؤلاء المحكمين، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة في ضوء مقترحاتهم، حتى أصبحت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية وقد تم استخدام مقياس ليكرث ذي الخمس نقاط (Pive) معتباره أنسب المقاييس الذي يأخذ المدى من (1–5)، حيث يتماشى مع هذا النوع من الدراسات باعتباره أنسب المقاييس والتي غالبا ما تستخدم في دراسات العلوم الاجتماعية وذلك على النحو في الجدول رقم (1).

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

		· ,	*		
الوسط	من 1 إلى أقل	من 1.8 إلى	من 2.6 إلى	من 3.4 إلى	مــن 4.2
الوسط	من 1.8	أقل من 2.6	أقل من 3.4	أقل من 4.2	إلى 5
الإجابة	غیر موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجـــــة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

وقد وزعت 100 نسخة من الاستبيان على المشاركين في الدراسة وتم استلام 80 نسخة وكانت صالحة للتحليل، وهو ما يمثل معدل استجابة 80 % وهي نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة.

4.10 اختبار صدق وسيلة جمع البيانات:

تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج (spss)، والتي كانت كالآتي:

أولا: معامل الثبات ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha):

يستخدم هذا المعامل للحكم علي دقة قياس مفاهيم الدراسة، أي بمعني أنه عند القيام بإجراء الدراسة مرة أخري سيتم التوصل إلى النتائج نفسها، وكذلك من أجل قياس مدي توافق الإجابات مع بعضها البعض.

وعند تطبيق هذا الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS نجد أن قيمة معامل الثبات (الفاكرو نباخ) لكافة محاور الاستبيان تفوق الـــ (80 %) ويعتبر هذا مؤشرا جيد على ثبات استمارة الاستبيان وإمكانية الوثوق في النتائج (George, D&Mallery,2003)، حيث إن الحكم على الثبات يعتمد على مقدار معامل الارتباط الناتج من التحليل الإحصائي ومعامل الارتباط الذي يتجاوز 0.8 كفيلاً بالميل حيال ثبات أداة الاستبيان في حال إعادة تطبيقه في ظروف مماثلة سنحصل على نفس النتائج والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معامل ألفا كرو نباخ

	. , , ,
معامل الثيات	عدد الفقرات
0.886	12
0.883	10
0.892	9
0.943	31

ثانيا: اختبار الاعتمادية (Kolmoglov-Smirvov

من أجل التأكد من مدى ملائمة البيانات فقد تم استخدام كولموجوروف _ سميرنوف للعينة محل الدراسة، وذلك لمعرفة إذا كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، والمقدر عددها 31 عبارة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3) نتائج تحليل اختبار كولموجروف - سمير نوف

	(/ 1 3 3 3 7
autati autati	K.S	العبارات
التوزيع الطبيعي	S	ig
0.15 قبول	0.111	31

من خلال الجدول السابق يتبين أن مستوي المعنوية أكبر من 5% مما يدل أن العبارات (البيانات) تتبع التوزيع الطبيعي، بالتالي تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T) من خلال استخدام برنامج الإحصائي (Spss).

5.10 تحليل البيانات واختبار الفروض:

أولا: التحليل الوصفى للبيانات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الدراسة:

يتعلق هذا الجزَّء بتحليل البيانات الشخصية للعينة المشاركين في الدارسة حيث تساهم البيانات الشخصية في التعرف على خصائص المشاركين بالدارسة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

		ن بیانات استصلیه	رهم (4) يوصنح تحلي	جدوں						
	الخبرة	سنوات	لمي	المؤهل العلمي						
النسبة	العدد	البيان	النسبة	العدد	البيان					
%12.5	10	أقل من 5	%20	16	دكتوراه					
%25	20	من 5 أقل إلى 10	%26.25	21	ماجستير					
%28.75	23	من10 إلى أقل15	%38.75	31	بكالوريوس					
%33.75	27	أكثر من 15	% 15	12	دبلوم عالي					
%100	80	الإجمالي	%100	80	الإجمالي					

جدول رقم (4) يوضح تحليل بيانات الشخصية

نلاحظ أن توزيع عينة الدراسـة على المشـاركين من حيث المؤهل العلمي سـجلت أكبر نسـبة فيها لحملة البكالوريوس ب 31 فرد بما يعادل نسبة 38.75 في حين أن أقل نسبة سجلت لحملة الدبلوم العالي 12فرد بما يعادل نسبة 15%، وهذا يعتبر مؤشرا جيدا علي صحة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها من خلال تنوع العينة الدراسة من حيث الشـهادات العلمية عندهم. كما يبين الجدول السـابق أن أغلبية المشـاركين لديهم خبرة أكثر من 15 سـنة بمانسـبته33.75% وأن أقل المشـاركين خبرتهم أقل من 5 سـنوات بما نسـبته 12.5%، مما يدل علي تمسك أفراد العينة بوظائفهم ورغبتهم في اكتساب الخبرة في مجال العمل.

6.10 اختبار الفروض:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية المعلمية التي تجري عندما تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولاختبار قرار حول هذه الفرضية تم استخدام برنامج (Spps) لإجراء التحليل وتحديد درجة الأهمية لكل فقرات الاستبيان والوصول لاتخاذ القرار التالي:

إذا كانت قيمة مستوي المعنوية المشاهدة (P-value) أكبر من 0.05 والمتوسط يساوي 3 فهذا يدل على قبول الفرض الصغري، أما إذا كانت مستوي المعنوية المشاهدة (P-value) أصغر من أو تساوي 0.05 والمتوسط يساوي 3 فهذا يدل على رفض الفرض الصغري وقبول الفرض البديل.

7.10 نتائج اختبار الفروض:

1.7.10 الفرضية الأولي: لا تتوفر المقومات التنظيمية والإدارية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية. جدول (5) يبين نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى

درجة الموافقة	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط	موافق بشدة	موافق	محاتد	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
مرتفعة	5	0.632	4.00	10	31	10	0	0	ك	تتبنى الشركة سياسات مكتوبة
مرتعد-	3	0.032	4.00	19.6	60.8	19.6	0.0	0.0	%	للإفصاح البيئي.
		0.022	206	14	23	12	2	0	أى	تصدر الشركة تقارير دورية عن
مرتفعة	6	0.823	3.96	27.5	45.1	23.5	3.9	0.0	%	الأداء البيئي.
	2	0.701	4.09	17	23	10	1	0	أى	توجد جهة مختصـة بالإشـراف
مرتفعة	2	0.781	4.09	33.3	45.1	19.6	2.0	0.0	%	على قضايا البيئة داخل الشركة.
7 :	10	0.006	3.67	10	18	19	4	0	ای	تُفصح الشركة عن حجم النفايات
مرتفعة	10	0.886	3.07	19.6	35.3	37.3	7.8	0.0	%	والانبعاثات الناتجة عن عملياتها.
7 :	7	0.916	3.80	13	19	15	4	0	ای	تلتزم الشركة بالإعلان عن
مرتفعة	/	0.910	3.60	25.5	37.3	29.4	7.8	0.0	%	إجراءات التقليل من الأثر البيئي.
7 - 27				28	12	10	1	0	ك	تعتمد الشركة معايير دولية في
مرتفعة جدا	1	0.860	4.31	54.9	23.5	19.6	2.0	0.0	%	تقاريرها البيئية (مثل ISO).
				12	30	8	1	0	ك	تتشر الشركة سياساتها البيئية
مرتفعة	3	0.961	4.04	23.5	58.8	15.7	2.0	0.0	%	عبر موقعها الإلكتروني أو الإعلام.
* **	0	0.749	2.90	9	24	17	1	0	اک	قدم الشركة برامج تدريبية
مربقعه	ð	0.748	3.80	17.6	47.1	33.3	2.0	0.0	%	للموظفين تتعلق بالإفصاح البيئي.
i air	9	0.701	3.78	7	27	16	1	0	أك	لإفصاح البيئي يؤثر على سمعة
مرتفعة	<i>J</i>	0.701	3.70	13.7	52.9	31.4	2.0	0.0	%	الشركة وثقة العملاء.
مرتفعة	4	0.632	4.00	10	31	10	0	0	ك	

				19.6	60.8	19.6	0.0	0.0	%	وجد شفافية ووضوح في محتوى التقارير البيئية للشركة
مرتفعة	_	0.794	3.94	ı	ı	1	_	-	ı	العام

النتائج بالجدول السابق توضح درجة الموافقة لعبارات هذا المحور أغلبها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (تعتمد الشركة معايير دولية في تقاريرها البيئية (مثل 14001 ISO 14001) بوسط يساوي 4.31 أي بدرجة مرتفعة جدا بحيث تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الهاشمي (2022) التي أكدت على اعتماد 75% من الشركات الصناعية محل الدراسة على معايير دولية عند تقديم التقارير البيئية، أما العبارة أقل موافقة هي العبارة (تقصح الشركة عن حجم النفايات والانبعاثات الناتجة عن عملياتها.) بوسط يساوي 3.67 أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة ولدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم اجراء اختبار One Sample t Test

جدول (6) يبين نتائج اختبار Tللفرضية الأولى

القرار	مستوى الدلالة	Tالمحسوبة	Std. Deviation	Mean الوسط	N العدد	
	P-value	·	الانحراف المعياري			
قبول الفرض البديل H1	0.000	15.7	0.528620	3.9287	80	

وبصفه عامة يتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الكلي لإجابات الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى وبصفه عامة يتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي المفترض حيث بلغ(3.9287) بانحراف معياري(0.528620))، كما نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت(15.7)في اختبار T للعينة الواحدة وهي ذات مستوي معنوية شاهدة(0.000) أصغر من مستوي معنوية (P- value=.05)، لذا يتم رفض فرض العدم H0 الذي ينص علي أنه لا تتوفر المقومات التنظيمية والإدارية لإقصاح البيئي في الشركات الصاعية الليبية وقبول الفرض البديل H1 والذي يدل علي توفر المقومات التنظيمية والادارية للإقصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

2.7.10 الفرضية الثانية: لا تتوفر المقومات التقنية والمعلوماتية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

درجة الموافقة	الرتبة	الانحراف المعيار <i>ي</i>	الوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
				10	25	14	2	0	أى	تمتلك الشركة بنية تحتية
مرتفعة	2	0.784	3.84	19.6	49.0	27.5	3.9	0.0	%	تقنية متطورة تساعد في الإفصاح البيئي.
				6	26	18	1	0	اک	توفر نظم معلومات
مرتفعة	3	0.695	3.73	11.8	51.0	35.3	2.0	0.0	%	محاسبية وإدارية تدعم إعداد تقارير الإفصاح البيئي.
				5	28	16	2	0	أك	تستخدم الشركة برمجيات
مرتفعة	4	0.701	3.71	9.8	54.9	31.4	3.9	0.0	%	متخصصة لمراقبة وتحليل الأداء البيئي.
				9	21	18	3	0	أى	يتم تدريب العاملين على
مرتفعة	5	0.832	3.71	17.6	41.2	35.3	5.9	0.0	%	استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الإفصاح البيئي.
				8	22	18	3	0	ای	توفر الشركة قاعدة بيانات
مرتفعة	6	0.812	3.69	15.7	43.1	35.3	5.9	0.0	%	خاصة بالمعلومات البيئية الضرورية للإفصاح.
				12	21	16	2	0	اک	يتم تحديث أنظمة
مرتفعة	1	0.834	3.84	23.5	41.2	31.4	3.9	0.0	%	المعلومات البيئية بشكل دوري بما يتماشى مع المعايير الحديثة.
				8	22	18	2	1	ای	توجد قنوات اتصال
مرتفعة	7	0.864	3.67	15.7	43.1	35.3	3.9	2.0	%	إلكترونية فعالة لنقل المعلومات البيئية داخل وخارج الشركة.
				4	24	19	3	1	أك	توفر الشركة تقارير
مرتفعة	10	0.808	3.53	7.8	47.1	37.3	5.9	2.0	%	الكترونية دورية عن الأداء البيئي للمساهمين والجهات الرقابية.
				3	26	20	1	1	ای	توفر تقارير الإفصاح البيئي
مرتفعة	9	0.728	3.57	5.9	51.0	39.2	2.0	2.0	%	معلومات حول الأثر البيئي للمشاريع الكبرى.

درجة الموافقة	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط	موافق بشدة	موافق	محائة	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
				8	22	18	2	1	أى	تضم تقاربرنا البيئية
مرتفعة	8	0.864	3.67	15.7	43.1	35.3	3.9	2.0	%	معلومات عن الشراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة.
مرتفعة	-	0.7922	3.69	_	-	_	-	_	-	العام

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور كلها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (يتم تحديث أنظمة المعلومات البيئية بشكل دوري بما يتماشى مع المعايير الحديثة) بوسط يساوي 3.84 أي بدرجة مرتفعة، كما تتوافق هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت له دراسة الزهراوي(2022) والتي أكدت علي قيام الشركات بتبني تقنيات حديثة لأنظمة المعلومات البيئية لتحسين الأداء البيئي ، أما العبارة أقل موافقة هي العبارة (توفر الشركة تقارير إلكترونية دورية عن الأداء البيئي للمساهمين والجهات الرقابية.) بوسط يساوي 3.53 أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة ولدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم اجراء اختبار One وبصفة عامة ولاراسة الاتجاء العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم اجراء اختبار Sample t Test

جدول (8) يبين نتائج اختبار Tللفرضية الثانية

القرار	مستوى الدلالة	Tالمحسوبة	Std. Deviation	Mean الوسط	N العدد
	P-value	المحسوب	الانحراف المعياري	الوسط	וואבר ווא
قبول الفرض البديل H1	0.000	11.20	0.55404	3.6941	80

وبصفه عامة يتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الكلي لإجابات الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية وبصفه عامة يتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الكلي لإجابات الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية أكبر بكثير من المتوسط الحسابي المفترض حيث بلغ(3.6941) بانحراف معياري(0.000)، كما نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت(11.20) في اختبار T للعينة الواحدة وهي ذات مستوي معنوية شاهدة(0.000) أصغر من مستوي معنوية (P- value=.05)، لذا يتم رفض فرض العدم HO الذي ينص علي أنه لا تتوفر المقومات التقنية

والمعلوماتية لإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية وقبول الفرض البديل H1 والذي يدل علي توفر المقومات التقنية والمعلوماتية للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

3.7.10 الفرضية الثالثة: لا تتوفر المقومات البشرية والتدريب للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة

درجة الموافقة	الرتنبة	الانحراف المعياري	الوسط	موافق بشدة	موافق	محابن	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
				5	28	13	5	0	[ی	توضح تقارير الإفصاح البيئي
مرتفعة	7	0.795	3.65	9.8	54.9	25.5	9.8	0.0	%	معلومات عن البرامج التي تهدف إلى تحسين الوعي البيئي لدى الموظفين.
				6	25	17	3	0	ك	تضم تقارير الإفصاح البيئي
مرتفعة	6	0.765	3.67	11.8	49.0	33.3	5.9	0.0	%	معلومات عن البرامج التي تحسين الوعي البيئي لدى الموظفين.
				6	34	9	2	0	ای	تشجع شركتنا الابتكار في
مرتفعة	1	0.663	3.86	11.8	66.7	17.6	3.9	0.0	%	مجال الحلول البيئية وتفصح عن المشاريع الجديدة.
				4	17	25	3	2	[ی	يتم إشراك المحاسبين البيئيين
مرتفعة	9	0.867	3.35	7.8	33.3	49.0	5.9	3.9	%	في عملية إعداد تقارير الإفصاح البيئي بفاعلية.
مرتفعة	4	0.763	3.76	7	27	16	1	0	[ی	

درجة الموافقة	الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط	موافق بشدة	موافق	محابة	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
				13.7	52.9	31.4	2.0	0.0	%	تمتلك الشركة كفاءات بشرية مؤهلة في مجالات البيئة والاستدامة.
				7	30	13	1	0	أى	تقوم الشركة بتعيين مختصين
مرتفعة	2	0.674	3.84	13.7	58.8	25.5	2.0	0.0	%	بيئيين ضمن كوادرها الإدارية والفنية.
				7	20	18	5	1	أى	توفر الشركة برامج تدريب
مرتفعة	8	0.924	3.53	13.7	39.2	35.3	9.8	2.0	%	مستمرة تتعلق بالإفصاح البيئي.
				8	24	15	4	0	أك	تشجع الشركة العاملين على
مرتفعة	5	0.831	3.71	15.7	47.1	29.4	7.8	0.0	%	حضور ورش العمل والندوات البيئية.
				10	25	13	3	0	[ی	توفر تقارير الإفصاح البيئي
مرتفعة	3	0.817	3.82	19.6	49.0	25.5	5.9	0.0	%	معلومات عن الإنجازات البيئية التي حققتها الشركة.
مرتفعة	ı	0.7888	3.68	-	-	-	-	-	-	العام

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور جميعها مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (تشجع شركتنا الابتكار في مجال الحلول البيئية وتفصح عن المشاريع الجديدة.) بوسط يساوي 3.86 أي بدرجة مرتفعة كما تتوافق هذه النتيجة أيضا مع ما توصلت له دراسة المهدي (2021) والتي أكدت علي تشجيع الشركات للابتكار في مجال الحلول البيئية، أما العبارة أقل موافقة هي العبارة (يتم إشراك المحاسبين البيئيين في عملية إعداد تقارير الإفصاح البيئي بفاعلية.) بوسط يساوي 3.35 أي بدرجة مرتفعة أيضا.

وبصفة عامة ولدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم اجراء اختبار One وبصفة عامة ولدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار (10).

جدول (10) يبين نتائج اختبار اللفرضية الثانية

القرار	مستوى الدلالة	; ti T	Std. Deviation	Mean	71 N.I
P-value		االمحسوبه	الانحراف المعياري	الوسط	N العدد

قبول الفرض البديل H1	0.000	10.6	0.58119	3.6885	80
----------------------	-------	------	---------	--------	----

وبصفه عامة يتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الكلي لإجابات الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة وبحثير من المتوسط الحسابي المفترض حيث بلغ(3.6885) بانحراف معياري(0.58119)، كما نلاحظ أن قيمة أكبر بكثير من المتوسط الحسابي المفترض حيث بلغ(10.685) بانحراف معياري (0.000)، كما نلاحظ أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (10.6)في اختبار T للعينة الواحدة وهي ذات مستوي معنوية شاهدة (0.000) أصغر من مستوي معنوية (P- value=.05)، لذا يتم رفض فرض العدم H0 الذي ينص علي أنه لا تتوفر المقومات البشرية والتدريب لإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية وقبول الفرض البديل H1 والذي يدل علي توفر المقومات البشرية والتدريب للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

4.7.10 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

تم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على أن " لا تتوفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية" باستخدام الاختبارات المعملية (اختبار T)، وكذلك من خلال المتوسط العام لجميع الفرضيات الفرعية والتي كان عددها ثلاث فرضيات، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي(spss)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية للدراسة

القرار	مستوي المعنوية	Т	الانحراف المعياري	المتوسط	الفرضية الرئيسية
قبول H1	000	16.5	3.88846	3.976 5	لا تتوفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية

تظهر نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (9) أن قيمة مستوي المعنوية (P-value) للفرضية الرئيسية للدراسة كانت أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرض الصغري (H0) وقبول الفرض البديل (H1) وبناء على ما سبق، وبعد قبول كل الفرضيات الفرعية الثالثة، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى قبول الفرضية التي تنص على أنه تتوفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الليبية.

11. نتائج الدراسة:

تُظهر الدراسة الحالية النتائج التالية:

1. يُظهر مستوى تبني الشركات الصناعية في بلدية مصراتة لمقومات الإفصاح البيئي تقبّلًا عامًا يُصنّف في فئة "الموافقة"، إلا أنه لم يبلغ درجة "الموافقة الشديدة"ويعود ذلك إلى أن غالبية الشركات تتبنى سياسات مكتوبة للإفصاح

- البيئي، إلا أن درجة الالتزام بهذه السياسات وتنفيذها تختلف من شركة إلى أخرى، مما يشير إلى وجود تفاوت في مدى تفعيل هذه السياسات على أرض الواقع.
- 2. تُصدر معظم الشركات الصناعية تقارير دورية عن أدائها البيئي، إلا أن تلك التقارير تختلف في جودتها ومستوى تفصيلها، وعلى الرغم من وجود وحدات أو جهات مختصة تعنى بالشؤون البيئية داخل أغلب الشركات، إلا أن فعالية هذه الجهات لا تزال بحاجة إلى مزيد من التمكين والدعم المؤسسي لتحقيق أداء بيئي أكثر فاعلية وشفافية.
- 3. تلتزم الشركات الصناعية إلى حدِّ ما بالإعلان عن الإجراءات المتخذة للتقليل من الأثر البيئي لنشاطها، إلا أن التطبيق العملي لهذه الإجراءات يواجه بعض التحديات، وكما أن تبنّي المعايير الدولية، مثل المواصفة ISO التطبيق العملي لهذه الإجراءات يواجه بعض الشركات، مما يعكس تفاوتًا في مدى الامتثال للمعايير البيئية العالمية.
- 4. توفر الشركات بنية تحتية تقنية تُسهم نسبيًا في دعم الإفصاح البيئي، إلا أن هذه البنية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والتطوير، لا سيما فيما يتعلق بتكاملها مع أنظمة التحليل البيئي والمحاسبي.
- 5. تُشكّل نظم المعلومات المحاسبية والإدارية إحدى الدعائم الأساسية لإعداد تقارير الإفصاح البيئي، غير أن هذه الأنظمة تعاني من ضعف في التكامل والشمول، ما يُقلل من قدرتها على توفير معلومات بيئية دقيقة وشاملة تدعم متطلبات الإفصاح الفعّال.
- 6. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات تُبدي اهتمامًا نسبيًا بتشجيع الابتكار في مجال الحلول البيئية، وتفصح في بعض الحالات عن مشاريع بيئية جديدة، إلا أن هذا التوجه لا يزال محدودًا من حيث الانتشار والفعالية، ما يستدعي تعزيز جهود التدريب والتأهيل في هذا المجال وتوسيع نطاق الابتكار البيئي.
- 7. تتضمن تقارير الإفصاح البيئي في بعض الشركات إشارات إلى برامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي البيئي لدى الموظفين، إلا أن مدى تأثير هذه البرامج وفعاليتها على السلوك المؤسسي والفردي لا يزال بحاجة إلى تقييم منهجي لقياس النتائج وتحسين الأداء.

12. توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يُوصى بما يلي:

- 1. العمل على تطوير سياسات إفصاح بيئي مكتوبة تكون أكثر شمولية وتفصيلاً، مع تحديد مسؤوليات واضحة للتنفيذ.
 - 2. القيام بتحسين جودة تقارير الأداء البيئي من حيث الدقة، والتفصيل، ودمج المؤشرات الكمية والنوعية.
 - 3. تفعيل دور الوحدات البيئية داخل الشركات عبر تعزيز صلاحياتها وتوفير الموارد اللازمة.

- 4. تبنى المعايير الدولية للإدارة البيئية مثل 14001 ISO وتطبيقها بشكل فعّال ومنهجى.
- 5. التشجيع على نشر السياسات البيئية عبر الوسائل الرسمية لتعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية.

المراجع:

إبراهيم، أ. م. (2015). أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الزهراني، ع. ر. (2019). الإفصاح المحاسبي البيئي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية [رسالة ماجستير]. جامعة الملك سعود.

الشبيلي، ف. (2024). مدى إدراك الشركات الصناعية لأهمية الإفصاح عن الأداء البيئي والمعوقات التي تحول دون الإفصاح عنه: دراسة ميدانية على شركة الاتحاد العربي للمقاولات المساهمة في ليبيا. كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.

أبو غنيمة، ف. م. (2014). المحاسبة البيئية والإفصاح الطوعي: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 11(2)، 55-77.

الجميلي، ر. ع. (2016). الإفصاح البيئي وأثره على تحسين جودة التقارير المالية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 8(1)، 45-66.

الحمادي، م. (2023). مدى التزام الشركات الصناعية في الكويت بالإفصاح عن استراتيجيات الاستدامة البيئية. مجلة الاستدامة والتنمية، 18(5)، 99–120.

خلف، ع. ف. (2022). أهمية نظم المعلومات في تعزيز جودة الإفصاح البيئي. مجلة المحاسبة والتدقيق، 9(3)، 128-109.

الزهراني، ن. (2022). تحليل الإفصاح عن الانبعاثات البيئية وإدارتها في الشركات الصناعية السعودية. مجلة المحاسبة البيئية، 10(1)، 65–85.

السعدي، أ. خ. (2021). محددات الإفصاح البيئي في القوائم المالية للشركات الصناعية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 6(2)، 57–78.

سليمان، ع. ع. (2020). دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية. مجلة العلوم الاقتصادية، 12(3)، 89–113.

الطاهر، ع. ا. (2011). الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للأسمنت بليبيا: دراسة استطلاعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(1)، 441–459.

عبد المولى، ح. ع. (2018). أثر تطبيق الإفصاح البيئي في تعزيز القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 10(1)، 133–157.

عثمان، ف. ع. (2021). العوامل المؤثرة في الإفصاح البيئي: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية. مجلة الاقتصاد والعلوم التجارية، 15(1)، 100–123.

القيسي، م. ع. (2017). الإفصاح البيئي وأثره في تقويم الأداء المالي للشركات. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، 44(1)، 211–230.

الكبيسي، ع. أ. (2015). مقومات تطبيق المحاسبة البيئية في البيئة العربية. المجلة العربية للمحاسبة، 17(4)، 87–102.

المهدي، خ. (2021). مدى التزام الشركات الصناعية بتقديم تقارير شفافة حول الأداء البيئي في مصر. مجلة الاقتصاد والأعمال، 20(2)، 130–155.

الهاشمي، أ. (2020). مدى توفر مقومات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الكبرى في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات البيئية، 15(3)، 45-70.

Global Reporting Initiative (GRI). (2021). GRI Standards: Consolidated set. Amsterdam, .Netherlands: GRI

Wahyuningrum, I. F. S., Puspita, A. S., Budihardjo, M. A., Chegenizadeh, A., & Nikraz, H. (2025). Has mandatory reporting improved environmental disclosure quality in .Indonesia? World Development Perspectives, 39, 100718

George, D., &Mallery, P. (2003). SPSS for Windows step by step: A simple guide and reference. 11.0 update (4th ed.). Boston: Allyn& Bacon.